

غير ذلك وكل منها نوع مخصوص له لوازم مخصوصه يصح  
ان يشبه بها باعتبارها لكن هذه المناقشة مع العلامة  
ليست الجارية اطلاق وهو قوله عز الامير الجند للاستعارة  
في النسبة اما لو قطع النظر عنه فالحق مع العلامة لان الفعل  
قد يوضع للنسبة الانشائية نحو ضرب وهي مشتبهة به  
بصفات تصلح لان يشبه بها كالوجوب وقد يوضع للنسبة  
الاخبارية وهي مشتبهة بالمطابقة واللامطابقة ويستعار  
الفعل من احدهما للاخرى كاستعارة رجعة الله الارجح  
واستعارة قوله فليست في قول النبي صلى الله عليه وسلم  
من كذب علي متعمدا فليتبوء مقعده من النار للنسبة  
الاستقبالية الخبرية فانه يعني بيقوه مقعده من النار  
صريح به في شروح الحديث وفي منطق معنى الحرف ان كان حرفا  
ولما كان متعلقا بمعنى الحرف ظاهر افعالها هو معنى فيه  
ملاحظ بتبعيته حتى توهم صاحب التلخيص انه في الام  
التعليل مجرورة فشره تحققة الحق ورد الخط المطلق فقال  
وامراد متعلق معنى الحروف ما يعبر به عنه من المعاني  
المطلقة كالابتداء ونحوه من الاثبات والتقليل والموضوع  
له الحرف هذه المعاني المطلقة عند الجمهور لكن الواضع  
شروط استعارة في جزئ مخصوص من جزئياته حتى لو لم  
كون الحروف مجازات لاحقايق لها وبعض من وفقوا للتحققه  
جعل الموضوع له الجزئيات المخصوصة وجعل تلك المطلقات  
تسميات للجزئيات احضرت لها عند الوضع لها اولوية  
الحق التحقيق بالاعتبار واختاره المصنف جعلها معتبرا

بها

بمعنى الحرف ولم يجعلها معاني الحروف وتحقير الاستعارة  
في الحروف ان معانيها العدم استقلالها لا يمكن ان يشبه  
به هو الحق كونه عليه بمشاهدة المشبه له في امر فيجوز التشبيه  
فيما يعبر به عنها ويلزم بتبعية الاستعارة في التعبيرات  
الاستعارة في معاني الحروف ومن الواضح التي اثبتت في هذا  
المقام هذا ولم يقتصر الجواز المرسل الي الاصل والتبعي  
على قياس الاستعارة لكن ربما يشعر بذلك كلامهم قال  
في المفتاح من امثلة الجواز المرسل قوله تعالى فاذا قرأت  
القران فاستعز بالله استعزلت قرأت مكان اردت القراءة  
لكون القراءة مسببة عن ارادتها استعمال الجواز في بيت  
العلاقة في المصدر فيشير الى ان استعمال المشتق بمعنى  
المشتق يعني استعمال المشتق بتبعية المصدر وجوز  
في شرح التلخيص ان يكون نطق في نطق الجاز  
مستلعا عن ذلك باعتبار ان الرلالة لازمة للنطق فافهم  
يريد انه بين علاقة الجواز بين معنى المصدر بين دون  
الفعلين ويشتر ذلك باعتبار العلاقة بين المصدر بين  
اولا وفيه بحث لانه يتبعه على ان العلاقة باعتبار بعض  
اجزاء معنى الفعل دون كل جزء وانكر التبعية قدم اطفح  
لانه من وضع الظاهر موضع المصير لكان الالتباس في وضعه  
موضع الضمير لان الضمير كان متصل واجب التقديم على  
الفاعل لعدم تعدد الاتصال فاحفظه فانه ثلثة جلية  
قد وفقنا باستخراجها السكاكي وردتها الى المكنية لا يرد  
نفسها الى المكنية بل يجعل قرينتها مكنية ويرد نفسها

الاستعارة